حياة أرسطو (*) وتأليف السياسات وبنيتها

ارنست باركر
ترجمة محي الدين صبحي

- ١ -

إن مشكلة ترتيب الكتب الثانية التي يتألف منها سفر « السياسيات » لأرسطو طاليس ، هي مشكلة ظلت ماثلة على الدوام وبدقة ، وتنحصر في ترتيب المجموعات الثلاث من السفر ـ المجموعة (أ) التي تضم الكتب ١ ـ ٣ ، والمجموعة (ب) التي تضم الكتب ٤ ـ ٦ ، والمجموعة (ج) التي تضم الكتابين ٧ و ٨ . هذه المشكلة ظلت مطروحة على بساط البحث منذ عصر النهضة الايطالي الى يومنا هذا ، على أنها مشكلة منطقية ، إذ أخذ العلامون كتاب « السياسيات » باعتباره مؤلفاً واحداً منفرداً ، وتساءلوا ـ على أساس المنطق الداخلي الذي استقرأوه بأنفسهم ، أو على أساس المراجع التي تبين أو توحي بالمنطق الداخلي الذي قصد إليه كمؤلف ـ ما إذا كان من المناسب ترك الترتيب الراهن للمجموعات على حاله ، أو وضع المجموعة (ج) مباشرة بعد المجموعة (أ) وقبل المجموعة (ب) ، بحيث يأتي بعد الكتب الثلاثة الأولى الكتابان السابع والثامن ، ثم تتلوهما الكتب ٤ و٥ و٦ إن ثمة ، مشكلة إضافية أيضا من النوع المنطقي ذاته ، تتعلق بترتيب الكتب الثلاثة في المجموعة (ب) إلا أنها مشكلة نكتفي بالتنويه عنها هنا .

منذ حوالي عشرين عاماً ، بدأ ورنر جيغر Werner Jeager محاضراته في جامعة كييل ، بتغيير طبيعة المشكلة . فقد أحل الترتيب التاريخي محل التقرب المنطقي . وطبق على أعمال أرسطو طاليس ـ بادئاً « بالميتافيزيقا » ، ثم « الأخلاق » ، وأخيراً « السياسيات » ـ منهجاً تأويلياً يسعى إلى إظهار نمو فكر أرسطو في حلقات أو شرائح متوالية ، ليست إحداها متفقة أو متسقة بالضرورة مع الأخرى ، لأنها تنمو في ظل دوافع

(*) Ernest Baker: The life of Aristotle and the Composition and Structure of the Politics; in: Die Politics (Darmstadt 1970).

وإلهامات مختلفة ، مثلما تنمو في بيئات مادية وفكرية متفاوتة ، ضمن هذا النهج من التفسير غدا من المهم تمييز هذه الحلقات أو الشرائح على أنها ترسبات متوالية لعقل متنام يتغير فيما هو ينمو ولأنه ينمو : غدا من المهم ربطها بمختلف موحياتها وبيئاتها ، كما غدا من الضروري أن نحل أرسطو طاليس العضوي ـ والذي يمكن أن يتناقض مع نفسه ـ محل أرسطو طاليس المنهجي المتسق مع ذاته وعقيدته .

ثمة سببان خاصان يدعوان لتطبيق مثل هذا المنهج على « السياسيات » ، أكثر من مؤلفات أرسطو طاليس الأخرى . ففي المقام الأول ، نجد أن تجربة أرسطو طاليس السياسية تظهر نفسها على أنها تنمو على مراحل متعاقبة في أطوار متعددة من حياته « المهنية » في أسوس ، في اتصاله بالطاغية هرمياس في بيلا ، في اتصاله بالبطل الاسكندر المقدوني ،في الليسيوم ، وفي اتصاله بالوحي أنتيباتر والديمقراطية اليونانية . فلو تمكنا من ربط شرائح « السياسيات » بهذه المراحل والأطوار لأعطيناها خلقية وسياقاً : منحناها دماً إذا شربته تمكنت من الكلام بدقة ، شأنها شأن الأشباح في الأساطير ، وفي المقام الثاني كان من المشكلات العلمية البالغة الصعوبة هي التوفيق بين مختلف العقائد في مختلف أجزاء « السياسيات » فإن وجدنا أن الأجزاء هي بالفعل من طبيعة كل مختلف ـ أي أنها مقسمة بحسب ترتيب زمني الى كراسات ، وأنها مختلفة ـ في النظرة العامة ، والمقصد والتوجيه والتشديد ـ فسوف نتخلى عن الوهم القائل في أننا لن نفكر ، أو في كل الأحوال سنفكر أقل بالنظرية السياسية لأرسطو طاليس في « السياسيات » ، وسوف نفكر فحسب ، أو في كل الأحوال سنفكر أكثر بالأفكار السياسية في مرحلة أسوس ، في مرحلة بيلا وفي مرحلة الليسيوم . ولا بد من أن تبقى طبقة من الأفكار العامة المشتركة بين المراحل الثلاث . بل حتى قد يبزغ منطق توحيدي للتطور العام في الفكر السياسي عند أرسطو طاليس ، إلا أن فكرة نسق سياسي ، عقيدة أرسطالية مفردة ، سوف تتراجع . وسوف نفسر أرسطو طاليس من خلال الخمس والعشرين سنة الواقعة بين ٣٤٧ و٣٢٢ ق.م (ربع قرن من حياته المهنية المستقلة ، الذي نمت فيه نظريته السياسية) مثلما نفسر ، على سبيل المثال ، بيرك في الخمسة والعشرين عاماً الواقعة بين ١٧٦٦ و ١٧٩١ .

- ٢ -

رأينا أن في « السياسيات » ثلاث مجموعات[١] ، وافترضنا أيضاً وجود ثلاثة فصول أو مراحل في نشاطات أرسطو طاليس وسيرته المهنية بوصفه معلماً ومحاضراً في حقل السياسيات . ولكي نضع أساساً لجدالنا سنشرع في الوصف بأقصر عبارة ممكنة ، أولاً لمضمون كل من المجموعات الثلاث في « السياسيات » ، ثم لبيئة المؤلف وإهتماماته في كل من المراحل الثلاث في سيرته المهنية ، بعد وفاة معلمه أفلاطون في ٣٤٧ ق.م .

سنبدأ من نهاية « السياسيات » متراجعين الى الخلف ، لأسباب ستتضح قريباً ، فنلاحظ على أساس رفض المبدأ العام الذي يبدو مؤشراً بإشارة ما لدى الشباب من حب للتعميم والمثالية ، أن المجموعة (ج)

تشرع في تخطيط غير منجز لمثال الدولة الذي يقوم حسب « قوانين » أفلاطون ـ وهي نوع من الديمقراطية المثالية التي يكون جميع مواطنيها أخياراً ، وجميع الكهول الأخيار حكاماً ـ ، إن دين المجموعة (ج) « لقوانين » أفلاطون حقيقة ذات أهمية من الدرجة الأولى ، كما أنها محور الجدال . فهي لا تظهر فقط في تقبل المقترحات الأفلاطونية (مثلاً : أن يكون لكل مواطن قطعتا أرض ، إحداها قرب المدينة والأخرى قرب الحدود تكون الحياة فيها مشتركة) بل تظهر أيضاً ، وبدون أدنى شك ، في النهج الذي عولجت بموجبه الموضوعات ، وحتى في العبارات المستخدمة لهذا الغرض[٢] .

هذا في ما يتعلق بالمجموعة (ج) . أما المجموعة الوسطى (ب) فهي ذات شخصية مختلفة جداً إذ أن معظمها يتصف بنوع من الواقعية المكيافيلية وباحترام عميق ، فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على الوقائع في كل بياناتها ، وتعيد وصف الأنواع الأربعة للديمقراطية والتنويعات العديدة للأوليغارشية : إن لها نزوعاً تصنيفياً يوحي بدراسات بيولوجية ذات تأثير في مجرى التفكير : إن لها أيضاً نزوعاً طبياً ، يبدو في الوصفات التي يقدمها المؤلف لاحتفاظ الطغاة بسلطتهم . (وقد نقول أن المجموعة (ب)) .

إن المنظر السياسي لم يعد كالمثال بجماليون في مشغله ، عاكفاً على نحت تمثال غالاتيا على صورة الدولة المثالية بحسب النموذج الأفلاطوني : بل هو عالم في البيولوجيا يعمل في مخبره على عينات من دم ولحم حقيقيين ـ فهو طبيب يجلس في غرفة الإستشارة مهتماً بحالات من لحم ودم حقيقيين . بالتأكد أن ثمة غالاتيا تبزغ من المجموعة (ب) منتحلة اسم «Polity» ولكن بوليتي جنس بيولوجي هجين ينتج عن تلاقح الديمقراطية مع الأوليغارشية ، أو هو أشبه بوصفة يقدمها الطبيب تتألف من حمية معتدلة . فالاعتدال هو السمة الأساسية للمجموعة (ب) .

هذه هي المجموعة (ب) بكل وضوح . لننتقل الآن الى المجموعة (أ) المحيرة ، فهي إجمالاً ، وبشكل رئيسي ، رسالة في المبادىء العامة للسياسيات . لكنها ليست رسالة مستوفاة أو حسنة البناء ، فالكتاب الأول يقتبس من « رجل الدولة Politicus لأفلاطون . ويعالج المشكلة التي أثارها أفلاطون هناك ، في العلاقة بين الدولة وتدبير المنزل ، ويغدو اعتبار تدبير المنزل اعتباراً للمجتمع ، كما قد نقول بلغة العصر ، فهو موضوع متميز عن الدولة وسابق عليه بأية حال ، وبالتالي فهو يؤدي الى مناقشة مسائل العبودية والملكية والفائدة والمقايضة ـ وكل هذه المصطلحات تقضي بشكل قاطع الى ثغرة Lacuna ولأنه لم يقتبس الكتاب الثالث من « سياسة » أفلاطون مباشرة ، فقد عاد إليها واعتمد عليها في معالجته لتصنيف الدساتير الذي يلي خطة « رجل الدولة » لأفلاطون . فهو كتاب متنوع الإهتمامات ، ولكن يمكن إيراد ملاحظتين بخصوصه ـ الأولى أن تصنيفه للدساتير هو أكثر هوائية ، أكثر نزوعاً نظرياً ، أكثر مثالية ، وأكثر اعتماداً على الاعتبارات الخلقية من ذلك النوع من التصنيف الذي نجده في المجموعة (ب) . الملاحظة الثانية أن خاتمته التي تعالج الملكية والأرستقراطية ، والملكية الخاصة ، توحي باعتقاد في حكومة من نخبة مثالية ، أو حتى من فرد مثالي ، (أ) مما

ينطوي على ابتعاد عن حكم الطبقة المتوسطة المتمثلة بالبوليتي في المجموعة (ب)، وعن حكم الكهول في الدولة المثالية في المجموعة (ج)، يندس بين الكتاب الأول والكتاب الثالث كتاب يأتي بعد انتقاد «جمهورية» أفلاطون و«قوانينه» (بالمناسبة، انتقاد «القوانين» يظهر ضآلة إدراك لمضمونه) فيقدم وصفاً وتقديراً لبعض الدول الفعلية التي هي من نوع أحسن. وفي حين أن من الصعب تقصي الوحدة المنطقية للمجموعة (أ) (يبدو أن الكتاب الثاني يقطع الرابطة الطبيعية بين الأول والثالث) غير أنه يمكن القول بوجه عام أن الموقف العام لعقل المؤلف في الكتب الثلاثة كلها يبدي إتساقاً واضحاً فأيا كان الوقت الذي كتب فيه، فإن أرسطو طاليس كان ما يزال يتباعد عن أفلاطون، مثلما كان حين كتب المجموعة (ج)، ولكنه حين كتب المجموعة (ب) كان قد كف عن ذلك، وإن كان آنذاك يتباعد عن أفلاطون بطريقة مختلفة وربما أكثر نضجاً، فلم يعد يعتمد على كتابات أفلاطون، كما اعتمد على «القوانين» حين كتب المجموعة (ج): فقد كان في حالة عقلية مزدوجة: نصف منجذب ومحرّض، ونصف انتقادي ومجادل. لقد وقف بعيداً عن أفلاطون، إلا أنه ظل شاعراً بأفلاطون الذي ابتعد عنه، فكان يعبر عن آرائه، إلا أنه عبر عنها تحت نفوذ أفلاطون وتأثير جاذبيته، أي بالتواصل مع أفلاطون والإنزواء عنه في آن معاً.

ففيما يخص هذه المجموعات الثلاث، يبدو من الوهلة الأولى أن مضمونها يوحي بترتيب تسبق فيه المجموعة (ج) المجموعة (أ)، وكلتاهما تسبق المجموعة (ب)، في وسعنا الآن أن نلتفت الى المراحل الثلاث في السيرة المهنية لأرسطو طاليس حين ظل يحاضر ويعلم من ٣٤٧ الى ٣٢٢ ق.م. القسم الأول كان في أسوس من ٣٤٧ الى ٣٤٤ ق.م. وقبل أن نمس هذا القسم ينبغي أن نتذكر أن أرسطو طاليس في العشرين سنة السابقة، أي من ٣٦٧ الى ٣٤٧ كان يشتغل مع أفلاطون في الأكاديمية، وأنه كان بالضرورة عارفاً بنشاطات معلمه في سراقسطة، وبسياسته العامة في جعل الأكاديمية حقل تدريب للمشرعين ورجال الدولة: فربما كان مساعداً لمعلمه في جمع المعطيات، سواء من ماضي التاريخ الإغريقي أو القوانين المعمول بها في تلك الآونة، مما استعمله أفلاطون في تأليف «القوانين»، بل ربما كلف، حين جاء الى أسوس، بتعليم آخر مؤلفات أفلاطون التي نشرت على الملأ عام ٣٤٦[٣]، وبما أن كتاب «القوانين» هو آخر وصية لمعلمهم، فقد كان يشغل اهتمام تلاميذه القدماء حيثما حلوا، ولذلك فإن أرسطو طاليس حينما غادر أثينا الى طروادة في ٣٤٧ إثر وفاة أفلاطون وانضم الى تلميذين سابقين لأفلاطون في مدينة أسوس التي أعطاها لهما رفيق في دراستهما أصبح الآن بارزاً، هو هرمياس طاغية المدينة المجاورة أتارنيوس - فإن كتاب «القوانين» أفضل عدة يزود بها صديقيه، مثلما أنه الموضوع الذي يرغب أصدقاؤه الثلاثة في سماع رأيه به، كانت مدينة أسوس في نظر تلميذي أفلاطون السابقين محطة تجريبية في السياسة لأن جارهما في أتارنيوس له اهتماماته الخاصة به في الفلسفة السياسية، وهي اهتمامات مشابهة لتلك التي يعتنقها طاغية سرقسطة، فماذا كان على أرسطو طاليس أن يقول لهؤلاء الثلاثة عن آخر النزعات في السياسة؟ من الممكن (وليس في وسع المرء أن يقول أكثر) إن

أرسطو طاليس وضع أجزاء المجموعة (ج) من سفر « السياسيات » ، أو وضع مسودة معتمدة لتلك المجموعة ، لمحاضراته التمهيدية في أسوس أمام هذه الحلقة الصغيرة ، وفي تلك « الأكاديمية الاستعمارية » الصغيرة التي احتشدت هناك . هذا مجرد افتراض . افتراض قد يكون تافهاً لولا وجود التشابه والترابط بين « قوانين » أفلاطون والمجموعة (ج) من « السياسيات » التي محصت قبل قليل ، فنحن لا نستطيع أن نشرح ـ بخاصة المعرفة الكاملة والنصية تقريباً « بالقوانين » في المجموعة (ج) ، إذا قورنت بالنقد المختصر وحتى المتعالي الموجه الى « القوانين » في الكتاب الثاني من المجموعة (أ) ، ما لم نفترض أن المجموعة (ج) وثيقة الإرتباط زمنياً « بالقوانين » ، وأن المجموعة (أ) ، أو على أي حال الكتاب الثاني من المجموعة (أ) ، تنتمي الى فترة مختلفة .

القسم الثاني من السيرة المهنية لأرسطو طاليس هو القسم المتعلق ببيلا من ٣٤٢ الى ٣٣٦ ، حين كان من تلاميذه الإسكندر الشاب الذي كان في تلك الفترة ينمو نحو الرجولة . ومن الطبيعي الإفتراض بأن أرسطو طاليس لا بد أنه ألقى بعض المحاضرات في السياسة خلال تلك الفترة كذلك من الطبيعي الافتراض أن مثل هذه الدورة من المحاضرات لا بد أن تكون مختلفة عن الدولة المثالية المعروضة في « القوانين » والتي أصبحت شائعة ، وخاصة بعد أن حظيت باهتمام كثير أو قليل من الحلقة الأفلاطونية في أسوس . ولا بدّ أن أرسطو طاليس حتى حين كان في أسوس ، قد حاز دائرة جديدة من المعرفة والإهتمامات السياسية . ولا بدّ أن صلة أرسطو طاليس بهرمياس ، وزواجه من ابنته المتبناة ، قد دفعته الى التفكير في طبيعة الحكم الملكي الشخصي ، وفي أهمية السياسة الخارجية (فقد كان لهرمياس صلات مع فارس وربما مع مكدونيا) ، وفي العلاقات بين الهيلينيين والفرس . كل هذه المسائل لا بدّ أنها قد ثارت في ذهنه مرة أخرى في بيلا حيث قام هناك أيضاً حكم ملكي شخصي ، كما كانت هناك أيضاً مشكلات في السياسة الخارجية ، كما كان هناك أيضاً الكثير مما يستدعي التفكير في علاقات الهيلينيين مع مقدونيا على رأسهم ، ومع الفرس عبر البحار ، ثمة أجزاء في المجموعة (أ) تبدو وكأنها اجوبة عن تلك المسائل ـ وعن مسائل أخرى قد تعرض لمعلم يعيش في بيلا ويتلقى استشارات من الإسكندر . وفي وسعنا أن نخمن طبيعة تلك المسائل الأخرى . فماذا يمكن أن يقال عن المثل السياسية ، وبخاصة المثال الأفلاطوني في « الجمهورية »؟ وماذا يمكن أن يقال عن الدستور الذي ينال الإعجاب في اسبرطة ، والذي يثير إهتمام الأمير المكدوني ونبلائه؟ وكيف لك أن تصنف وتقيم سياسات العالم الإغريقي بطريقة بسيطة ، ووفق مبدأ عام ، ما قولك في الملكية والأرستقراطية حين تعيش وتفكر في بلد ملكي وأرستقراطي؟ للمرء أن يتخيل أن الكتابين الثاني والثالث من المجموعة (أ) في سفر « السياسيات » قد كتبت أصلا للجواب عن تلك التساؤلات ، وعلى أية حال فتلك هي المسائل التي تناولها هذان الكتابان ، ولكن حتى لو صح أن الأمر على ما نتخيل فإنهما يحتويان على عناصر متأخرة ، وعلى إشارات الى حوادث متأخرة ، لا بدّ أنها أضيفت في مرحلة لاحقة حين سار أرسطو طاليس الى أثينا يعلم في الليسيوم ، وعلى كل

حال ، فإن الكتاب الأول بما فيه من مناقشة للمجتمع والمشكلات الإجتماعية كالعبودية والملكية الخاصة ، والفائدة والمقايضة ، يبقى مشكلة ، ولعل أرسطو طاليس قد غدا مهتماً بالعبودية حين تحادث مع العبد السابق هرمياس ولو تذكرنا ما قيل من أن هرمياس كان ذات مرة محاسباً لصراف ، وأنه امتلك منجماً وإداره على جبل ايدا ، استطعنا أن نتخيل كيف أثار اهتمام أرسطو طاليس بمسائل الصرافة والفائدة واقتصاديات الدولة التي يناقشها الكتاب الأول . أما متى ألف الكتاب الأول ، وما هي صلته ببقية أجزاء « السياسيات » ـ فما لم يكن الكتاب الأول بالفعل رسالة مختصرة عن المجتمع ألفت في وقت ما لتكون مقدمة للكتب التالية عن الدولة ، فإن من الصعب التخمين حتى ولو بشكل عشوائي .

إن ما لم يحاوله أرسطو طاليس بتاتاً هو دمج هذه المجموعات الثلاث في وحدة منطقية فعلية ، ومن الصعب أن نرى كيف يتمكن من ذلك خلال هذه الاثنتي عشرة سنة من النشاط المتعدد الجوانب ، فقد كان مشغولاً بدراسات مختلفة الى جانب السياسية ، وربما كان يعقد دورة من المحاضرات كل عام تتضمن المجموعتين (أ) و (ب) ، وقد يتطرق الى المجموعة (ج) ، وربما كان يدخل بعض التغييرات والإضافات خلال تلك الدورات المتعاقبة ولعل أرسطو طاليس حين طرح اقتراحه بضرورة القيام بمعالجة عامة للسياسات في خاتمة « الاخلاق الى نيقوماخوس » (وهو الاقتراح الذي يقوم عليه الترتيب الحالي للكتب التي يضمها سفر « السياسات ») وحين أضاف مواد أخرى لم تكن دائماً متسقة ، أضافها الى بدايات الكتب أو خاتمتها ، ظن أنه ردّ الكثير الى الوحدة ، غير أن سفر « السياسيات » كما يعرف كل من درس مضمونه ، قد ظل كتباً متآلفة وليس مؤلفاً واحداً .

- ٣ -

عالجنا الآن المجموعات الثلاث من « السياسيات » والأقسام الثلاثة من سيرة أرسطو طاليس التعليمية ، وقد برزت لدينا ثلاثة اقتراحات ـ الأول ، أن المجموعة (ج) هي أبكر المجموعات ، على ضوء صلتها الوثيقة « بالقوانين » ، الثاني ، إن المجموعة (أ) ، أو على أقل تقدير ، الكتابين الثاني والثالث ، تأتي بعدها ، وترجع الى الفترة التي قل فيها تأثير أفلاطون على أرسطو طاليس ، فوقف هذا على مبعدة من معلمه ، متبصراً بالذرى العالية في « الجمهورية » ورجل الدولة «Politicus» ، ومحاولاً أن يحدد تفكيره بتوجيه منهما .

الاقتراح الثالث هو أن المجموعة (ب) هي آخر أجزاء « السياسات » وخاتمتها وأن ثمة تخمين ألقي أيضاً على عجل ـ وهو أن المجموعة (أ) ، وخاصة الكتابان الثاني والثالث ، والمسودة الأولى لهما ، إنما تنتمي الى الفترة التي عاشها أرسطو طاليس في بيلا وعلم فيها . إلا أننا نوهنا بأنه حتى لو صح هذا التخمين فثمة مواد أضيفت الى الكتابين فيما بعد ، في مرحلة الليسيوم ونحن في هذه الاقتراحات إنما نسير على هدي ورنر جيغر .

صحيح أن ويليا موفيتز Wola Mowitz قد اقترح في دراسته « أرسطو طاليس وأثينا » أنه يمكن تقصي أثر شرائح مختلفة في « السياسيات »؟ غير أن الكاتب لم يهتم مطلقاً بالمشكلة التي نعالجها هنا ، وكماأنه لن يفكر بالمشكلة ما لم يكن قد سمع محاضرات جيغر عن « السياسيات » ولم يدرس بالتالي كتابه عن تطور أرسطو طاليس المنشور عام ١٩٢٣ ، ويجب الإعتراف في الوقت ذاته بأن المقترحات والافتراضات الواردة في هذه الورقة لا تتفق تمام الاتفاق مع نظرية جيغر في الفصل المتعلق « بالسياسيات » في كتابه عن أرسطو طاليس فقد افترضنا في مجادلاتنا السالفة أن المجموعة (ج) أصلية ومستقلة ، وأن المجموعة (أ) تختلف في نظرتها وتأليفها بسبب صلتها بالجمهورية ورجل الدولة Politicus بدلاً من أن تتصل « بالقوانين » وبسبب معالجتها لمشكلات أكثر عمومية ومن جهة نظر مختلفة ، أما جيغر فبالعكس ، يصر على أن الكتابين الثاني والثالث من المجموعة (أ) مرتبطان منطقياً وزمنياً بالمجموعة (ج) ، وأنهما يشكلان مقدمة عن المبادى العامة للبناء المفصل لمثال الدولة في الكتابين السابع والثامن . لذلك فهو يرى أن الكتابين الثاني والثالث من المجموعة (أ) ، مع المجموعة (ج) بأكملها ، تشكل الأصل الأولي وتنتمي الى مرحلة أسوس ، كما يظن أن المجموعة (ب) قد وضعت فيما بعد ، في فترة الليسيوم ، وفي منتصف عمله في وضع الأصل الأولي ، مما أدى الى إنتاج عمل مزدوج ، نصف مثالي ونصف واقعي يمكن أن يدعى « السياسة العامة » ، لهذه « الرسالة العامة في السياسيات » صار من الضروري وضع مقدمة تمهيدية جديدة لتمسك الجزئين معاً ، ويرى جيغر أن الكتاب الأول هو آخر ما ألف في الكتب التي يتألف منها سفر « السياسيات » ، باعتباره مقدمة له وبحسب وجهة النظر هذه . كما يحتاج جيغر بفصاحة رفيعة . يكون من الفخر لسفر « السياسيات » أن يضم مثالية معيارية مع واقعية عاطفية . وأنه في وقت واحد كتاب نصوص في السياسات الفلسفية ، بأسلوب مستر براولي أو د . بوزانكيه . ورسالة في علم النفس العملي للسياسات والعملية الفعلية في الأوضاع السياسية . بأسلوب مستر غراهام وألاس أو لورد برايس .

من الصعب قبول مثل هذا التركيب في هذه النظرية . لمجرد أنه من الصعب توحيد أو ربط الكتابين الثاني والثالث من المجموعة (أ) مع كامل المجموعة (ج) من سفر « السياسيات » . إن « السياسيات » في نظر كاتب هذه الورقة سفر مؤلف من ثلاث طبقات وليس من اثنتين : فهو لا يرى أرسطو طاليس الشاب والهرم فقط . بل يرى المكتهل أيضاً . ويمكن أن نضيف سبباً خاصاً وبسيطاً لفصل الكتاب الثاني من المجموعة (أ) عن المجموعة (ج) . ولاثبات وجود « أرسطوطاليس المكتهل الذي وضع هذا الكتاب في تاريخ متأخر عن تأليف المجموعة (ج) والحجة هي : كيف يستطيع الرجل ذاته . في الوقت ذاته . أن يؤلف الكتابين السابع والثامن اللذين يقتفيان بدقة « قوانين » أفلاطون في تخطيطهما للدولة المثالية . وأن يكتب من ناحية أخرى في منتصف الكتاب الثاني انتقاداً « لقوانين » أفلاطون . مختصراً . فظاً . ليس صحيحاً ولا دقيقاً؟ وسوف تتوضح الصعوبة إذا ترجمنا جملتين من كتاب جيغر . تقفان معاً في أعلى صفحة واحدة . إلا أنهما متباعدتان

تباعداً لا يمكن معه التأليف بينهما : ١ ـ « إن مخطط الدولة المثالية قد أنجز تحت التأثير الفوري « للقوانين » التي يمكن تقصي أثرها في كل مكان » . ٢ ـ صحيح أن الانتقاد الخاص « بالقوانين » يبدو أنه قد ألف بمقدار كبير من العجلة : فهو يحتوي ، كما هو معلوم ، كل النواقص التي تدل على قراءة سريعة » (أ) ويمكننا بعد هذا الاقتباس أن نترك السبب الذي أوردناه يتكلم عن نفسه ، سوى أننا نضيف إليه اعتقادنا بوجود أسباب أكبر تدعو الى فصل المجموعة (ج) عن أي كتاب من كتب المجموعة (أ) .

ـ ٤ ـ

يمكننا أن ننتقل من جيغر الى أحد نقاده ، هانس فون أرنيم ـ Hans Von Arnim من فيينا ، حيث نشر في ١٩٢٤ ، أي بعد عام من ظهور كتاب جيغر ، ورقة مطولة بعنوان « في نشأة سياسيات أرسطو طاليس »[٤] تتبنى هذه الورقة المنهج الأصلي الذي جاء به جيغر : فهي تتبع مبدأ شديد المشابهة لمبدأ جيغر القائل أن بإمكاننا أن نحدد الترتيب الزمني لكتابات أرسطو طاليس بمقدار ابتعادها عن النظرية الأفلاطونية ، غير أن تبني المنهج الأصلي ذاته واتباع مبدأ القياس المقترح أديا الى نتائج مناقضة تقريباً ، هنا نتوقف لنعترف ، بدافع التزام أدبي وخلقي ، أن الثقة بمصداقية منهج وعدالة هي مبدأ ، قد تهتز حين يستخدم المنهج ذاته والمبدأ ذاته لينتج مثل هذه النتائج الشديدة الاختلاف ، ومع ذلك فسوف نتمسك بمصداقية المنهج وعدالة المبدأ ، ونسعى الى الدفاع عن موقفنا بمحاولة البرهان على أن أرنيم قد استخلص نتائج غير محتملة من مقدمات محتملة فقد كان يملك معرفة معجبة بنص « السياسيات » ، وإن كان قد عالجه بروح نصية مدققة : فمحاجته حرفية الى أقصى حد ومنطقية بشكل خانق : لقد جعل من الحديقة التي يتعهد نبتاتها مكاناً شديد التنظيم .

قد نتفق مع أرنيم في نقطة واحدة : فهو يعتقد ، وقد استهلك معظم بحثه للبرهان على ذلك ، أن المجموعة (أ) ، أو على الأقل ثلثيها ، قد كتبت في تاريخ مختلف عن التاريخ الذي كتبت فيه المجموعة (ج) ، للسبب الكافي والقائل بأنها تختلف في موقعها من أفلاطون ، وتختلف في الآراء التي تعلنها ، وتختلف في طابعها العام ، إلى هنا ، وبحدود المسلمة البسيطة القائلة بأن المجموعتين تنتميان الى تاريخين مختلفين ، تقدم موافقتنا الناجزة ولكن من هنا أيضاً يبدأ اختلافنا معه لأن أرنيم يوضح أنه حين يتحدث عن تاريخين مختلفين لا يعني أن المجموعة (ج) أبكر من المجموعة (أ) ، ولكنها جاءت بعدها ، بل حتى بعد المجموعة (ب) ، وبالاختصار ، فإنه يزعم أن المجموعة (ج) هي آخر جزء كتب في « السياسيات » ، وبالتالي فهي تنتمي الى آخر أيام أرسطو في مرحلته الأخيرة في الليسيوم .

فيما يلي سنلخص نظرته العامة ، فهو يعتنق ، كما رأينا ، المبدأ القائل بأن الترتيب الزمني لكتابات أرسطوطاليس يجب أن يحدد حسب مدى ومراحل ابتعادها عن النظرية الأفلاطونية ، وهو يعتقد أن النظرية الأفلاطونية التي هي نظرية حكم « الواحد المثالي » ، أو الأقلية المثالية ـ حكم ملكية مثالية ـ

أو أرستقراطية مثالية ـ وبتعبير واحد، هي حكم «الملوك اللافلاسفة» أو «الملك الفيلسوف».
وهنا لا يضع أرنيم في حسابه «القوانين»: فهو يجعل أرسطوطاليس يبدأ من «الجمهورية» و«رجل الدولة» على أساس هذا الإفتراض، يقسم أرنيم نظرية أرسطوطاليس السياسية وتأليف «السياسيات» إلى أربع مراحل متطورة.

١ ـ المرحلة الأولى تعود الى ما قبل الليسيوم، أي قبل ٣٣٥ ق.م. وإليها ينتمي الكتابان الأول والثالث من «السياسيات» والغرض من هذين الكتابين إنشاء الدولة المثالية التي يحكمها، بحسب النموذج الأفلاطوني، «الفرد المثالي» أو الأقلية المثالية. وأول ما كتب أرسطو طاليس الكتاب الثالث، ولو أن هذا يحتوي في نهايته عرضاً للمثال الملكي يجيب أرنيم على هذا الاعتراض بأن الكتاب الثالث في الأصل يضم عرضاً مفصلاً للمثال الارستقراطي، ولكن أرسطو طاليس شطبه فيما بعد واستبدل به المثل الديمقراطي في الكتابين السابع والثامن الإعتراض الثاني أن الكتاب الثالث، بالشكل الذي وصلنا، يضم فصلاً رئيسياً ومحورياً، هو الفصل الحادي عشر العظيم الذي يدافع عن الحقوق السياسية للشعب ويخالف أي بناء للدولة المثالية حسب المبدأ الافلاطوني في حكم الفرد أو الأقلية المثاليين. يجيب أرنيم بأن جميع الأقسام الأساسية في هذا الفصل قد قام أرسطو طاليس بدسها فيه فيما بعد، أي حينما ألغى عرض المثال الأرستقراطي، هذه طرائق متطرفة، لكننا سنغض الطرف عنها لنصل الى المرحلة الثانية.

٢ ـ المرحلة الثانية هي المرحلة المبكرة التي علّم خلالها أرسطو طاليس في الليسيوم، وإليها تعود المجموعة (ب) ويرى أرنيم أن أرسطوطاليس حين أضاف المجموعة (ب) الى الكتابين الأول والثالث لم يخطر له أنه فعل شيئاً سوى إضافة تكملة واقعية الى البناء المثالي في الكتابين الأول والثالث لكنه اكتشف أنه أدخل الديناميت حيث ظن بأنه لم يضف سوى قصة جديدة. لقد طور الكتاب الرابع نظرية الدستور المرغوب والقابل للتطبيق تحت اسم «نظام حكم ـ Polity»، وبالتالي فإن الكتاب الرابع والخامس والسادس كلها نوع من الخاتمة المسالمة للواقع، بعد الحرب العوان الطويلة التي شنتها المثالية. ألم يكن من الضروري تطوير «نظام الحكم «Polity» المرغوب والقابل للتطبيق، والسمو به لكي يصبح مثالاً جديداً من أمثلة الدولة، يكون مرغوباً أكثر ـ وإن كان أقل قابلية للتطبيق من نظام الحكم ـ Polity ـ ولكنه على كل حال يظل أقرب الى الروح الفعلية من المثال الارستقراطي القديم غير القابل للتطبيق؟ أولاً يمكن عقد سلم أفضل مع الواقع، إذا أخذ المرء من الحياة الواقعية مبدأ الديمقراطية السائد ثم وفق بينه وبين المثل الفلسفية بحيث يصوغ المرء مثلاً جديداً للدولة يكون فيه كل مواجهة، حين يبلغ سن الرشد، حاكماً ووالياً، لأن كل المواطنين قد أهلتهم الطبيعة تأهيلاً متساوياً، مثلما أن الفن دربهم تدريباً متساوياً؟ ويرى أرنيم أن أرسطو طاليس بعد أن أثارته هذه المسائل بلغ مرحلة جديدة، هي المرحلة الثالثة.

٣ ـ في هذه المرحلة الثالثة، حدث أمران، ففي المقام الأول، تم تأليف الكتاب الثاني، بما فيه من

مراجعات للمثل الفلسفية السالفة والدساتير التي حازت الإعجاب الفعلي ، وقد ألفه أرسطو طاليس ليستخدمه أساساً لإقامة المثل الجديد الذي كان عقله يتجه إليه ، وفي المقام الثاني ، قام أرسطو طاليس بحذف الوصف القديم للمثل الأرستقراطي من الكتاب الثالث ، ثمة حذوفات أخرى ، وإضافات أخرى مترتبة عليها أو تدفع إليها العاطفة (مثل الفقرة التي تدافع عن الحقوق السياسية للشعب في الكتاب الثالث) ، وبذلك أصبحت الأرض ممهدة نهائياً للمرحلة الأخيرة في تفكير أرسطوطاليس.

٤ ـ وهذه هي المرحلة الرابعة التي رأت تأليف الكتابين السابع والثامن من « السياسيات » .بهذا المعنى نجد أن « السياسيات » قد اكتملت : وبمعنى آخر ، يظل السفر ناقصاً . فبالرغم من العمل التمهيدي الذي أنجز في المرحلة الثالثة ، فإنه ما زال يحتاج الى جهد إضافي لصهر أجزائه في كل موحّد متّسق ، كما أن خاتمة « الأخلاق الى نيقوماخوس « تبين الخطوط التي قد يتبعها أرسطو طاليس للقيام بعملية الصهر تلك إلا أنه أدركته الوفاة قبل أن ينجز هذه المهمة ، فقام أحد المحققين بما استطاع.

هذه باختصار نظرية أرنيم تدعمها جهود علمية مدققة وصحيحة ، بحيث أغرت المستر روس Ross بأن يكتب في مقدمة كتابه « مختارات من أرسطو طاليس » : على العموم ، أعتقد أنه على صواب في معاملة الكتابين السابع والثامن على أنهما آخر أقسام « السياسيات » ، وأنهما يمثلان حدود ردود الفعل من قبل أرسطوطاليس على أفلاطون ، وهو رد فعل ليس بالغ التطرف »[٥] .

وعلى كل ، فثمة اعتراضات متعددة على آراء أرنيم ، كما يتضح من الاتجاه السابق للمعالجة ، ويمكن إيراد هذه الاعتراضات باختصار .أولاً ، من الصعب قبول رأي يعتمد برهاناً له حذف مقطع هام من وسط الكتاب الثالث ، وعلى دس فقرة هامة ولكنها ضائعة ، في نهاية ذلك الكتاب . ثانياً ، ليس من السهل متابعة حجاج ينطلق من أن ارسطو طاليس نسي ، أو تذكر تذكراً ناقصاً جداً ، أثناء كتابته للكتاب الثاني ، لب « قوانين » أفلاطون ، ولكنه حين كتب الكتابين السابع والثامن ، بعيد ذلك مباشرة ، كان قادراً على إظهار معرفة وثيقة بقضايا « القوانين » ولغتها . ثالثاً ، ثمة أساس للاعتراض على محاجة تقلب التطور المحتمل في عقل أرسطو طاليس وتفكيره ، وتجعله يحاول إقامة تركيب مثالي جديد وناقص ويمكن وصفه أيضاً بأنه غير ناجح في الوقت الذي كان يشتغل على دراسة تخطيطية لمعطيات عملية خاضعة للملاحظة من الصعب رؤية أرسطو طاليس الذي أعطانا الواقعية في كتبه الرابع والخامس والسادس كيف يتمكن في الوقت ذاته أو بعيد ذلك من إعطائنا المثالية الشاحبة التي تكون الكتابين السابع والثامن : كذلك من الصعب أن نفهم كيف أن أرسطو طاليس الذي أعطانا في « الأخلاق الى نيقوماخوس » مخزون حكمته في تجربة نضجه . يستطيع مع ذلك أن يقدم إلينا في الكتابين السابع والثامن من « السياسيات » الأفكار الأخلاقية الأولى التي كونها في شبابه . وأخيراً . ثمة اعتراض يمكن أن نستمده من استخدام أرنيم للمحك الأفلاطوني في تحديد الترتيب الزمني لمؤلفات أرسطوطاليس. وليس المحك ذاته موضع تساؤل ، بل طريقة تطبيقه. فأرنيم يفترض أن أرسطوطاليس بدأ

تفكيره السياسي « بالجمهورية » و« رجل الدولة » لأفلاطون ثم شرع في الابتعاد عن نقطة انطلاقه بتدرج بطيء ، إلى أن بلغ الى « قوانين » أفلاطون فأقام مثال الدولة على صورة « القوانين » في نهاية حياته ، ولكن بالمقابل يمكن الافتراض ، وقد أبدينا الأسباب لذلك ، بأن أرسطو طاليس حين بدأ يحاضر بعد عام ٣٤٧ ، بدأ بشكل طبيعي وحتمي تحت تأثير « قوانين » أفلاطون ، التي ربما أسهم في تهيئتها ، والتي كانت قد نشرت آنذاك ، ولنا أن نتمادى في الإفتراض بأن أرسطو طاليس حين كبر في العمر وابتعد عن سحر أفلاطون المباشر ، تجاوز سفوح كتابات معلمه وأعاد النظر في ذرى « الجمهورية » ، و« رجل الدولة » ، وصمم أفكاره بحسب صلتها بهما . ويبدو أن أرنيم يسقط من حسابه وقائع حياة أرسطو طاليس والبيئة التي نما فيها تفكيره . أما الأرضية التي تقوم عليها المجادلة في هذه الورقة فتعيد الإعتبار لتلك الوقائع والبيئة ، فهي هنا تتبع محاجة جيغر التي أقيمت على الإعتبارات ذاتها ، إلا أننا نتابع جيغر مع فارقين أو مع تعديلين أن جيغر يربط الكتابين الثاني والثالث ربطاً وثيقاً بالكتابين السابع والثامن في المسودة الأولى للسفر كما أنه يفصل الكتاب الأول عن الثاني والثالث ويجعله آخر كتاب ألفه أرسطو طاليس في « السياسيات » ، أما كاتب هذه الورقة فيفصل الكتب الثلاثة الأولى معاً عن الكتابين السابع والثامن ، اللذين هما وحدهما يؤلفان المسودة الأولى للسفر ، كما أنه يربط الكتاب الأول بالثالث ربطاً وثيقاً ، على اعتبار أن الكتابين أقيما على أساس واحد مستمد من « رجل الدولة » ، وفي حين نعترف ببعض الصعوبات فيما يتعلق بدس الكتاب الثاني بين الكتابين الأول والثالث ، اللذين يتساويان مع بعضهما البعض بشكل طبيعي لا يقطعه سوى الكتاب الثاني ، فإننا نعتبر الكتب الثلاثة الأولى « من السياسيات » وحدة تشكل الشريحة الثانية من السفر .

- ٥ -

نستطيع الآن أن نلخص نتائجنا ونقررها كما يلي : ظهر ثلاثة أشخاص في مجرى المجادلة ـ جيغر ، أرنيم ، وكاتب هذه الورقة ، جيغر يحاج بأن المجموعة (أ) . وخاصة الكتابين والثالث ، تتعاصر مع المجموعة (ج) ، وأن المجموعة (ب) قد دست فيما بعد بين الكتابين الثاني والثالث من المجموعة (أ) والكتابين من المجموع (ج) ، وأن الكتاب الأول من المجموعة (أ) كان آخر ما ألف وأضيف كمقدمة للسفر بعد أن جعل ذلك الدس من الضروري وجود .مقدمة .وقد جادل أرنيم بأن الكتابين الأول والثالث من المجموعة (أ) هما أبكر الشرائح ، وأن المجموعة (ب) هي الشريحة الثانية . وأن الكتاب الثاني من المجموعة (أ) هو الشريحة الثالثة ، كما أن المجموعة (ج) هي الشريحةالنهائية .أما كاتب هذه الورقة فيرى أن المجموعة (ج) شريحة مستقلة أصلية تنتمي الى مرحلة أسوس . وأن المجموعة (أ) قد ألفت فيما بعد ، تبعاً لدس الكتاب الثاني بين الأول والثالث ، وربما ألفت كلها في وقت واحد . أما حوالي عام ٣٤٠ في مرحلة بيلا ، أو حوالي ٣٣٤ في بداية مرحلة الليسيوم التي ظلت تخضع لتأثيرات التجربة الأخيرة في مرحلة بيلا ، وأن المجموعة (ب) هي آخر ما ألف ، فهي تنتمي الى العقد الأخير من حياة أرسطو طاليس .

وقد يتساءل المرء : ما هي قيمة هذا التصنيف الإشكالي؟ من الطبيعي للعلامين في هذا البلد أن يتجنبوا تصنيف النصوص على أساس جيولوجي زمني ، وهو منهج ينزع إليه العلامون الألمان نزوعاً شديداً ، غير أن علامينا اللاهوتيين أخذوا بهذا المنهج في تفسيرهم للعهدين القديم والجديد ، صحيح أنهم يتحدثون عن كتابات مختلفة لكتاب عديدين في فترات متباعدة ، وأننا هنا نتحدث عن كتاب معين لكاتب معين ، ولكن مع ذلك ، ثمة شيء من النوع ذاته ينبغي أن يقال عن سفر « السياسيات » ، إذ لا نستطيع تفسيره وكأنه كل مركب متناغم ، فهو ليس كلا مركباً منسجماً ، والسبب أن ليس ذلك الكل لا يرجع إلى تشوش المؤلف ، لأنه لم يكن مفكراً مشوشاً : إنه دمج نتاجات مختلفة وضعت في فترات تفكير مختلفة وهو دمج غير كامل ، لأن المؤلف لم يجد الوقت الكافي ليعرّض البوتقة لحرارة الفكر اللازمة لصهر مختلف النتاجات في وحدة ، ولم يكن في وسع أرسطو طاليس أن يحقق وحدة « السياسيات » ما لم يمح ما كتب ويؤلف « سياسيات » جديدة فقد كان لديه اهتمامات كثيرة ووقت ضئيل لمثل هذا الجهد العظيم ، لذلك تركنا مع نتاجات مختلفة غير متآلفة ، فماذا يتوجب علينا أن نفعل ، فالقيام بوضع تركيب كالذي كان يمكن لأرسطو أن يصنعه ، قد يكون وقاحة ، كل ما نستطيعه هو أن نحلل ونفسر النتاجات المختلفة التي بين أيدينا .ولكن لكي ننجح في ذلك أيما نجاح ينبغي أن نضع تلك النتاجات في ترتيب صحيح ـ ترتيب زمني صحيح ، بهذه الطريقة قد نحصل في النهاية على وحدة ما ـ وحدة تطور منفرد ، وإن لم تكن وحدة مجموعة فكرية منفردة ، فإن نحن حللنا نتاجات مختلفة دون معرفة تعاقبها الزمني الصحيح ، فقد نحلل كل نتاج منها على حدة تحليلاً مغلوطاً . وفي الحقيقة لا بدّ أن يكون التحليل مغلوطاً لأننا لن نتناول أيا منها من الزاوية الصحيحة ، ولن نضع أيا منها مقابل خلفيتها الفكرية الصحيحة ، من هنا نستخلص بحق أن من المهم ، والمهم بشكل حيوي ، أن نحصل على التعاقب الصحيح لمختلف نتاجات فكر أرسطوطاليس التي دمجت دمجاً ناقصاً في « السياسيات » فهذا هو الأساس الصحيح الذي نأمل أن نحصل بواسطته على أي تقدير صحيح على اتجاه نظريته السياسية وفحواها .

الحواشي

(١) افترض وجود وحدة عامة . وإن كانت سائبة . في الكتب (١ ـ ٣) الأولى .

(٢) لفت الكاتب الأنظار الى ذلك في كتابه « النظرية الإغريقية السياسية » (١٩١٨) ص٣٨٠ ـ ٣٨١ .

(٣) ربما تدوولت أجزاء من « القوانين » . أو الكتاب كله . بشكل ما . في تاريخ أبكر مما ذكرنا .

(٤) W. Jaeger, Aristoteles, P. 302.

(٥) op. cit. Introduction, P. XXII.